

المحور الاول : الاطار المفاهيمي لتقييم المؤسسات

## Evaluation des entreprise

الأهداف المرجوة :

تهدف هذه المحاضرة الى تمكين الطالب من :

- ✓ ابراز مختلف التفسيرات المتعلقة بالقيمة ؛
- ✓ عرض محددات القيمة في الفكر الاقتصادي ؛
- ✓ ابراز مفهوم القيمة وفق النظرية الحديثة؛
- ✓ بيان اهمية و أغراض تقييم المؤسسة ؛

أولاً: الاطار المفاهيمي للقيمة

1. ظهور مفهوم القمة وتطوره في الفكر الاقتصادي (الحديث والمعاصر).
2. تعريف قيمة المؤسسة.
3. انواع قيمة المؤسسة .
4. رؤية المستثمر للقيمة .
5. التمييز بين القيمة والسعر.

ثانياً: الاطار المفاهيمي لتقييم المؤسسات

1. تعريف تقييم المؤسسات
2. اغراض التقييم
3. مراحل عملية التقييم
4. المعلومات الضرورية لعملية تقييم المؤسسات
5. نظرية تقييم مؤسسات

اولاً: مفاهيم عامة حول القيمة و خلق القيمة في المؤسسة .

في ظل التطور الحاصل في بيئة الاعمال الدولية اصبحت المؤسسات الحديثة تسعى الى خلق قيمة من خلال موجوداتها ملموسة و الغير ملموسة حيث كان لها تطور عبر مراحل الفكر الاقتصادي باختلاف مدارسها و نماذج قياسها انطلاقاً من مصادرها التي تعمل على الوصول اليها كهدف و تحقيقها .

1. ظهور مفهوم القيمة و تطوره في الفكر الاقتصادي و المحاسبي و المالي :

1.1. مفهوم القيمة في الفكر الاقتصادي:

لقد حضي مفهوم القيمة باهتمام الكثير من الدراسات في الفكر الاقتصادي، وكان هناك جدل كبير بين مختلف المدارس الاقتصادية .

وقد ثبت مفهوم القيمة منذ ظهور الفكر الكلاسيكي حتى النيوكلاسيك ، حيث ان سعر السلعة هو سبب تكوين قيمتها و قد اتخذ كل تيار جانبا معيناً لأسعار السوق ، و اعتمد على مفهومين اساسيين : قيمة الاستعمال و قيمة التبادل ، منفعة التبادل .

❖ عند الفزيوقراط :

اعتبر ان قياسها نابع عن العمل في الارض التي تعتبر مصدراً للقيمة (الثروة) ، و يعتبر François Quesnay رائد الفكر الطبيعي ، و قد قام بتقسيم مصادر الثروة في الحياة الاقتصادية الى الثروة الطبيعية التي تتمثل في كل ما تنتجه الارض ، و هي المصدر الرئيسي لثروة البلد و التنمية المستدامة و الثروة الصناعية ، و هي ما يتم صناعته باستخدام الثروة الاولية لذلا تعتبر ثروة ثانوية .

كما قام Turgot (1727-1781) 'نظرية القيمة ، بتقسيم القيمة الى مبدئية و نهائية .

❖ عند الكلاسيك :

حسب ادم سميث (A.Smith) و دافيد ريكاردو (D.Recardo) فان نظرية القيمة تهدف الى قياس موضوعي الى القيمة التي تم خلقها ، اذ يركز تحليلها على مفهومين اساسيين : السعر الطبيعي و العمل المدمج .

قدم سميث شرحا لتكوين السعر في السوق عن طريق القيمة الاصلية للسلعة التي تعرض بسعرها الطبيعي. ويبقى السعر الحالي لسلعة ما هو ما نطلق عليه سعر السوق ، اما السعر الطبيعي هو السعر التي تنجذب اليه اسعار السلع وهذا يعني ان لكل السلع قيمة عادية تمثل اساس التفاوض في السوق بين العرض والطلب وبالتالي فان السعر العادي لسلعة ما ، هو السعر الذي يغطي كل التكاليف.

في حين ريكاردو اعتبر ان قيمة السلعة تحدد عن طريق تكاليف الانتاج .

وقد الباحثون والمفكرون Josef Shumpeter و Jean Kinith Ghlbret و arick roll ثلاثة مفاهيم للقيمة كما اوردها A.Smith وهي :

- العمل هو المصدر الوحيد للقيمة .
- نظرية كمية العمل ، اي ان قيمة اي شيء يمتلكه الانسان يقاس بكمية العمل المبذول في انتاجها .
- تكاليف عناصر الانتاج هي التي تحدد قيمة السلعة .

اما Max (1818-1883) فقد ادمج الى تحليل القيمة مفاهيم جديدة كالعمل الضروري ، العمل البسيط ، العمل المركب ، العمل المجسد والعمل المطلق ، وقد قدم شرحا لقيمة التبادل حيث ان السلعة هي شيء له خصائص تسد حاجات الافراد ومنفعة هذا الشيء هي قيمة الاستعمال له ولا تتحقق هذه القيمة الا بالاستعمال الفعلي او الاستهلاك وهي في نفس الوقت دعامة لقيمة التبادل ، حيث ان قيمة التبادل تعكس الجانب المادي حين اقتناء سلعة مقابل نقود او استبدالها بسلعة اخرى .

وخلص Marx الى انه من الممكن ان يكون للسلعة قيمة استعمال دون ان تكون لها قيمة مبادلة حيث يكفي ان تكون السلعة نافعة للإنسان دون ان تنتج عن عمل ، والعكس غير صحيح حيث ان السلعة لا يمكن ان تكون لها قيمة ان لم تكن نافعة ، وان لم تكن نافعة فان العمل الذي يتضمنها قد انفق بلا فائدة ولا يخلق نتيجة لذلك اي قيمة ، وهو ما يبين ان Marks يرجع اساس القيمة الى كمية العمل المتضمنة في السلعة ، اما المنفعة فتعتبر شرط اساسي و ضروري للقيمة ، لكن لا يتم الاعتماد عليها في تفسيرها ولا في قياسها ، من ناحية اخرى استبعد marks قيمة الاستعمال من نطاق

تفسير القيمة وذلك كونها ليست صفة مشتركة بين الاموال حيث تختلف من مال الى اخر ومن شخص الى اخر.

### ❖ النيوكلاسيك :

إلا ان النيوكلاسيك فقد قدموا مفهوم مغايرا للقيمة ، فبدلا من التركيز على الجانب الموضوعي للسلعة ركز النيوكلاسيك على الجانب الذاتي بدلا من الاهتمام بالإنتاج حيث اصبح التحليل منصبا الطلب ، حيث انطلقوا في تحليلاتهم من التبادلات الاقتصادية و حاجيات المستهلكين ، فبناءا على حجم احتياجاتهم يمكن التعرف على الانتاج المحتمل ، وبالتالي فانه ليس للعمل و الجهد المقدم دور تحديد القيمة بل تحدد بالنسبة للطلب المحتمل المبني على قيمة الاستعمال ، هذا ما يؤكد على ان قيمة السلعة تعود الى المستقبل وليس الى الماضي (تكاليف الانتاج ) فالقيمة تحدد اذن حسب السوق .

### 2.1. القيمة في الفكر المحاسبي :

يعتمد الفكر المحاسبي في قياس القيمة على المدخلين اساسيين هما :

#### ❖ مدخل التكلفة : يعتمد هذا المدخل على مفهوم النفقة او التكلفة في عملية القياس و التقييم

المحاسبي وذلك من خلال طريقتين اساسيتين :

-طريقة التكلفة التاريخية : والتي تقوم على تقييم الاصول بما يعادل الثمن النقدي المستخدم عند حيازتها ، دون الاعتماد على تقلبات القيم السوقية للأصل التي تطراً بعد حيازته .

-طريقة التكلفة التاريخية المعدلة : والتي تقوم على فكرة ان التكلفة التاريخية توفر معلومات موضوعية ولكنها اقل ملاءمة لاتخاذ القرارات المالية بسبب اهمالها للتغير في الاسعار ، و هذا ما يجعلها تعبر عن احداث ماضية ولا تعكس الاحداث الاقتصادية الجارية ، وبذلك فهي تعمل وحدة القياس بالأسعار الجارية مع وجود اساس التكلفة التاريخية .

#### ❖ مدخل القيمة : يعتمد هذا المدخل في قياسه و تحديده لنتائج اعمال المؤسسة على اساس

مفهوم القيمة ، و هذا باستخدام الطرق التالية :

-طريقة التكلفة الاستبدالية الجارية: توفر هذه الطريقة قدرا كبيرا من الدقة في تحديد نتائج اعمال المؤسسة مما يحقق واقعية القياس ، و المحافظة على راس المال المادي للمؤسسة ، وهذا ما ينعكس على المحافظة على اسعار اسهمها في سوق الاوراق المالية.

وقد وجهت لها انتقادات تمثلت في صعوبة تحديد ماهية تكلفة الاستبدال الواجب الاعتماد عليها ، كما ان الحفاظ على مستوى الاسعار السوقية لا يتوقف على الحفاظ ، على راس المال المادي فحسب ، بل عنك العيد من العوامل لأخرى التي لها اثره في ذلك ، منها مقدرا العوائد المتوقع الحصول عليها في المستقبل و معدل الخصم المستخدم و درجة المخاطرة .

-طريقة محاسبة التحديث المستثمر: تقوم هذه الطريقة على افتراض اساسي مفاده ان مشاركة الشركة في الاعمال او النشاط الاقتصادي يتطلب منها القيام بالاختيار بين بدائل التشغيل المختلفة نظرا لندرة الموارد المتاحة لديها، ويمكن قياس المشاركة باستخدام مفهوم تكلفة الفرصة البديلة للأصول التي تحوزها المؤسسة بصورتها الحالية ، و التي تعبر عنها بالمكافئ النقدي الجاري لهذه الاصول ز الذي يعادل قيمتها البيعية الجارية التي تعكس السعر القابل للتحقق فورا.

وقد وجهت لهذه الطريقة مجموعة من الانتقادات، تمثلت في تقييم البند الواحد، حيث يتم مثلا تقييم قروض السندات بالمبلغ الاصلي التعاقدى له ، في حين يتم الاستثمار في السندات بالمكافئ النقدي الجاري عند تغيير معدل الفائدة.

- طريقة الدخل المتوقع: ترتكز على مفهوم القيمة الاقتصادية ، حيث تعمل على قياس المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها مستقبلا كنتيجة لقيامها باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لها ، وتوفر هذه الطريقة معلومات تساعد على قياس القيمة الحقيقية للشركة معبرا عنها في صورة القيمة الحالية للمنافع الاقتصادية المتوقعة ، الامر الذي يترتب عليه الحفاظ على القدرة الايرادية المستقبلية لراس المال ، و من ثم زيادة درجة الرشد في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة ، و ما يعاب على هذه الطريقة انها تتميز بعدم موضوعية القياس في ظل عدم التأكد المستقبلي .

2.تعريف قيمة المؤسسة:

ويمكن تعريف القيمة هو حصر وتقدير قيمة اصول وخصوم مؤسسة بهدف الوصول الى صافي قيمة تلك الاصول بغض النظر عن الطريقة التي يمكن اتباعها لتقدير تلك القيمة .

- وتعتبر القيمة عنصرا محوريا يعمل كأساس للتفاوض ، ويشكل السعر حول هذا المؤشر اعتمادا على التفاوض .

### 3.انواع قيمة المؤسسة:

ليس من السهل تحدي مفهوم للقيمة ، حيث قيمة الشيء مرتبطة بعدد هائل من المحددات ، وزاوية التقييم وفترته ، فالقيمة لها عدة مفاهيم حسب استخدامها وغايتها .

معايير تصنيف القيمة :يمكن تصنيف انواع القيمة وفق اربع معايير اساسية .

#### 1.3.القيمة الاستثمارية :

هي عبارة عن حصل اجمالي التدفقات المستقبلية لأصل ما ، اي ما يدره الاصل خلال فترة الاستثمار يعبر عن قيمته ، مع الاخذ بعين الاعتبار عاملين اساسين هما :

\*القيمة الاضافية التي يمكن ان تتحقق خلال السنوات اللاحقة .

\*حجم المخاطر وتقلبات اسعار الاصول و اثر التضخم والظروف العامة .

#### 2.3.القيمة الاستعمالية و القيمة التبادلية :

قدم ادم سميث شرحا واضحا للقيمة ، عند تناوله كيفية تحديد قيمة المبادلة و بنا على فكرة تقسيم العمل ، نجده يفرق بين استعمالين لكلمة القيمة ، فإحدهما تدعى قيمة الاستعمال ويقصد بها منفعة الشيء اما الاخرى فتدعى قيمة المبادلة وتعني قدرة الشيء على شراء سلع اخرى .كما قدم

ادم سميث مثال عن التناقض الذي يمكن ان يسفر عنه وجود هذين المفهومين للقيمة ، فالواقع

العملي اثبت انه يمكن ان نجد شيئا ما يتمتع بقيمة استعمالية كبيرة في حين انه قيمته التبادلية

ضئيلة او منعدمة و العكس صحيح .القيمة الاستعمالية لأصل ما غير مرتبطة بملكيته و انما مرتبطة

بكيانه التشغيلي ، اما القيمة التبادلية فهي مرتبطة بالشيء المملوك ، و القيمة التبادلية من القيمة الاستعمالية ، و يمكن اسقاط هذا على وسائل العمل في المؤسسة فقيمتها الاستعمالية اعلى بكثير من قيمتها التبادلية .

### 3.3. القيمة السوقية العادلة :

لقد عرفت لجنة معايير التقييم الدولية في المعيار الثالث الخاص بتقييم الاصول لأغراض اعداد القوائم المالية و الحسابات المرتبطة على ان القيمة هي مبلغ تقديري يمكن من خلاله تبادل اصل في تاريخ التقييم بين المشتري و البائع الراغبين في تنفيذ عقد الصفقة ، و في ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية و لهما مطلق الحرية و بدون وجود اكراه على اتمام الصفقة .

### 4.3. القيمة الدفترية :

من سلبيات هذه القيمة انها تعتمد على القيمة الدفترية و الذي يمكن اعتبارها على انها مفهوم محاسبي و ضريبي اكثر منه مفهوم تقويمي و اقتصادي.

### 5.3. القيمة التصفية la Valeur de liquidation :

و هي تقييم اصول المؤسسة عند التوقف عن النشاط لسبب او اخر ، و غالبا ما يكون هذا التقييم اقل من قيمته الحقيقية حيث بعد بيع ممتلكات المؤسسة يتم تسديد كل التزاماتها و ديونها ، كما انه تمثل صافي المبالغ النقدية التي يمكن الحصول عليها عند بيع الاصول ناقص الخصوم ، و تكون هذه القيمة اقل من قيمتها الاقتصادية لمشروع قائم بالفعل.

### 6.3. القيمة المتبقية :

او النهائية و هي الجزء المتبقي من المؤسسة عند نهاية الفترة المأخوذة لحساب التدفقات المستقبلية الناتجة عنها ، غير ان تحديدها في الواقع يعرف عدة طرق ، مما يجعلها احد عناصر الاختلاف في طريقة التدفق النقدي المتاح بين الخبراء المقيمين.

### 4. رؤية المستثمر للقيمة :

تختلف رؤية و استراتيجية المستثمر الصناعي عن نظيرتها لدى المستثمر المالي سواء على الصعيد النظري (اسس نظرية المحفظة المالية -نظرية المنظمات ) او على صعيد الممارسات و السياسات على مستوى الاسواق ،تحديد الاسواق المالية (استراتيجيات ادارة المحافظ-استراتيجيات ادارة الاعمال ) و ذلك راجع لاختلاف منظور كل منهما للمؤسسة .

#### 1.4. القيمة المالية :

حيث ينظر المستثمر المالي للمؤسسة على انها مكون من مكونات محفظته المالية يسعى لتثمين قيمتها السوقية من خلال سعر السهم في السوق المالي ،اهتماماته حولها قصيرة المدى لذلك لا يهتم كثيرا باستراتيجياتها طويلة المدى ، وهو من خلال اعتماده عند اتخاذ قرار الشراء من خلال تحديده للمردودية المالية المطلوبة ،وهو يعتبر العملية ككل مجرد فرصة بسيطة للاستثمار ضمن مجموعة واسعة من الفرص ،يعمل باستمرار على مراجعة اداء المحفظة بالتخلص من الاسهم التي تراجع اداؤها غالبا بمعيار القيمة السوقية ، و احلالها بالأسهم التي تتجه اسعارها نحو الارتفاع.

يفضل المستثمر المالي من المخاطر الخاصة المتعلقة بالمؤسسات ، ولكنه متساهل تجاه وضعيات المخاطرة التي قد تأخذها من اجل تحقيق مردودية اكبر من خلال تنوع استثماراتها، لأنه يعتقد انه بإمكانه القيام بتوظيفات خالية من المخاطرة .

القيمة المالية هي تلك التي يكون المستثمر المالي مستعدا لدفعها للحصول على الاصل المالي بناء على توقعاته قصيرة المدى حول الارباح و القيمة السوقية .

#### 2.4. القيمة الاستراتيجية :

على عكس المستثمر المالي فان المستثمر الصناعي ينظر للمؤسسة التي يريد الحصول عليها او التقارب معها كمشروع استراتيجي و كفرصة استثمارية مهمة داخل قطاع معين ،لذلك يسعى لشراء مؤسسة ذات قيمة استراتيجية و تعمل على خلق قيمة و يعتقد انها ستستمر في ذلك على المدى الطويل ،حيث يتوقع تحسن نتائج المؤسسة باستمرار من خلال رؤيته الخاصة و المختلفة في الادارة ، او من خلال اثار التعاضدية ، و فرص اعادة الهيكلة او من خلال التقارب ، هو يبحث عن الفائدة او المصلحة

الاستراتيجية الظاهرة و الكامنة القابلة للتحويل الى قيمة مالية ، او التي تجلب القيمة ، لذلك تختلف القيمة الاستراتيجية من مستثمر الى اخر .

القيمة الاستراتيجية هي القيمة التي يكون المستثمر الصناعي مستعدا لدفعها للحصول على الاصل المادي الحقيقي (المؤسسة ) بناء على توقعاته طويلة المدى حول التدفقات النقدية المتوقعة من هذا الاستثمار .

### 5. التمييز بين القيمة والسعر :

حسب النظرية المالية فان قيمة اي اصل هي مجموعة من القيم الحالية لتدفقات الدخل التي يحققها هذا الاصل . كما عرفت القيمة على انها مجموع المنافع التي يوفرها هذا الاصل لمالكه .

في حين ان السعر هو المبلغ المدفوع من طرف المشتري عند ابرامه لصفقة مع البائع .

وبالتالي فان القيمة هي نتيجة التحليل و التقييم ، اما السعر فهو ناتج سيرورة التفاعل بين اليات العرض و الطلب ، السعر هو ما تدفعه ، اما القيمة هي ما تحصل عليه .

تقييم المؤسسة يتطلب وضع مجال للقيم نتيجة تحليل مجموعة من المعلومات ، في حين السعر يعكس فكرة التبادل القائمة على اساس العرض و الطلب .

النظرية الكلاسيكية تفترض ان السعر و القيمة متشابهان و لا يختلفان ، ولكن مع ظهور النظرية السلوكية و دراستها لاختلافات الاسواق المالية حيث تفران سعر الاصل يمكن ان يختلف عن القيمة ، و ينحرف عنها لمدة زمنية .

ان المنافع ليست المحدد الوحيد لقيمة الاصل او المؤسسة .

القيمة السوقية هي القيمة التي يعمل لخبير على تحديدها كسعر نظري اولا ، ثم يفترض لاحقا على انها القيمة التي تتحقق من خلالها عملية نقل الملكية ، حيث تعرف هذه القيمة من خلال خبرا التقييم على انها السعر الذي يمكن من خلاله التنازل عن سلعة او حق ملكية من خلال عرض بيع ودي في ظل تحقيق شروط معينة .

### ثانيا : الاطار المفاهيمي لتقييم المؤسسات

يعتبر التقييم احد الموضوعات المهمة بمالية المؤسسة حيث يعتمد على عدة طرق و التي تتركز في مجملها اما على مكونا المؤسسة المادية و المعنوية و كذلك على التزاماتها ، و يهدف من عملية التقييم البحث عن القيمة الحقيقية للمؤسسة التي يفترض ان تعكس واقعها حيث يستند عليها في تحديد سعر التنازل للكشف عن وضعية المؤسسة محل التقييم ا وما يسمى بالتشخيص.

### 1. تعريف تقييم المؤسسة

- كما يعرف التقييم على انه اعطاء قيمة للعناصر المراد تقييمها بحيث يعبر عن السعر التوازني الذي يمثل الاساس في عملية التفاوض بين البائع و المشتري.

- التقييم هو اداة تركز على معطيات ملموسة (ميزانيات، جدول حسابات النتائج ...) و تعتمد على استخدام طرق و اساليب موضوعية. و التقييم ليس علم دقيق حيث اذا تم تقييم المؤسسة من طرف 10 مقيمين فإننا سنحصل على 10 قيم مختلفة للمؤسسة.

- و يعرف ايضا على انه تحديد قيمة المؤسسة انطلاقا من وضعيتها الحالية و المستقبلية، و هي تمر بمجموعة من المراحل الهدف منها اجراء تشخيص دقيق حول المؤسسة قصد تحديد قيمة يتم على اساسها التفاوض حول سعر التنازل عن المؤسسة .

-- التقييم هو عبارة عن وسيلة مالية و محاسبية تستخدم لتحديد الوضع المالي للشركة في السوق .

- طريقة يستخدمها المحللون الماليون و الاداريون في معرفة القيمة المالية الاجمالية للشركة .

- تحديد الموقف المالي للمؤسسة و مدى قدرتها على الاستمرار في السوق الاقتصادي ضمن مجال عملها.

### 2. اغراض التقييم :

و عملية التقييم لا تمثل هدفا في حد ذاته و انما هي وسيلة يتم من خلالها التعرف على قيمة المؤسسة و هذا تبعا للقصد من وراءها ، فيتم استخدامها لعدة اغراض منها :

- خصوصية المؤسسات، و الاندماج و الاستحواذ ، و اقامة شركات بين مختلف المؤسسات .

- تحويل المؤسسات .

-التسيير بالقيمة من طرف مسيري المؤسسة قصد التوجيه و اتخاذ القرارات التشغيلية و الاستراتيجية بما فيها القارات المالية .

-تصفية المؤسسات في حالة افلاسها لغرض الوقوف على قيمة اصولها و تسديد مستحقات الدائنين و مختلف الاطراف.

-شراء و بيع السندات في اطار تسيير المحفظة المالية .

-الرفع من راس مال المؤسسة .

-التخلي عن نشاط المؤسسة .

-اعادة هيكلة المؤسسة لغرض تخفيض التكاليف و زيادة ارباحها .

-معرفة قيمة اسهم الشركة و الوقوف على اداءها.

-التموقع في السوق (المقارنة بين المؤسسات).

-الحاجة الى وجود مرجعية في تحديد قيمة المؤسسة مما يساهم في التعرف على افاق تطور المؤسسة .

-كما ان عملية التقييم تعتبر اداة للتسيير لدى مدير المؤسسة ، فهي مقترنة بعملية التسيير حيث نجد ان مسيري المؤسسات يقومون بتقييم ذاتي لمؤسساتهم قصد توجيه و اتخاذ قراراتهم التسييرية و الاستراتيجية .

### 3. مراحل عملية التقييم:

ان نجاح عملية التقييم يكمن في التحديد الجيد للمهمة و القصد من وراءها ذلك ان تحديد المهمة يوضح السبيل الذي يجب ان نتبعه كما يوفر لنا الجهد و الوقت و التكلفة .

تبدأ عملية التقييم بمحاولة اخذ رؤية عامة عن المؤسسة و عن محيطها ، حيث يقوم المقيم بزيادة المؤسسة لأخذ فكرة عن موقعها و تنظيمها و مختلف الاقسام فيه و عن هيكل الانتاج ، و محاولة التقرب و التعرف على مختلف المسؤولين فيها ، و هذا لجمع المعلومات و البيانات من مختلف المصادر (داخلية او خارجية ) تفيد في عملية التقييم و تساعده في الكشف عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة .

بعد ذلك يقوم الخبير لإجراء تشخيص داخلي وخارجي للمؤسسة، حيث يركز التشخيص الداخلي بالقيام بعملية التدقيق التجاري و التدقيق الانتاجي و التدقيق الاجتماعي و التدقيق القانوني ، و يستخرج منها نقاط القوة و الضعف للمؤسسة ، ما التشخيص لخارجي فيحاول فيه الخبير معرفة موقع المؤسسة في السوق و التوقعات المرتبطة بذلك و استخراج الفرص و التهديدات.

ثم تأتي بعدها مرحلة اختيار الطرق الملائمة لعملية التقييم ، اذ يدب ان تكون للمقيم معرفة جيدة بطرق التقييم و قاعدة معطاة يتم الرجوع لها كل ما دعت الضرورة لذلك، الامر الذي يساعده في النهاية على تقييم حقيقي للمؤسسة .

بعدها يقوم الخبير ببناء تقديرات و توقعات من خلال استعمال المنظور الاستراتيجي و التي تساعده في ذلك التشخيص السابق خصوصا ما تعلق بالجوانب الاستراتيجية المرتبطة اساسا بمحيط المؤسسة و سوقها بالتحديد .و من خلال هذا الخطوة يمكن للخبير تطبيق النماذج او الطرق المعينة و ذلك بإفراغ المعلومات السابقة و استخراج قيمة المؤسسة .

و يمكن تقسيم مراحل عملية التقييم بشكل عام الى :

1-تحديد المهمة :يبدأ التحضير لعملية التقييم من خلال تعريف المهمة و الهدف من التقييم و التعريف بالمؤسسة من خلال التوثيق (الاستدلال بالوثائق) .

2-جمع المعلومات

3-تشخيص وضعية المؤسسة

4-اختيار طريقة التقييم

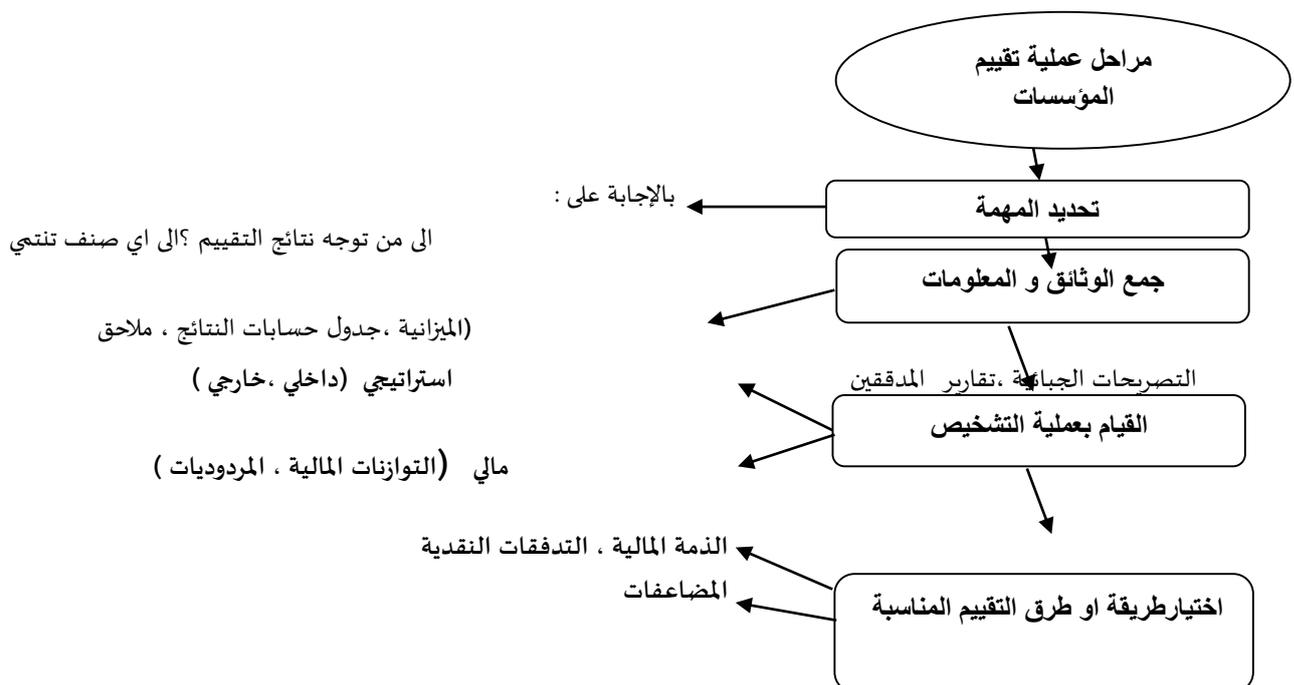
5-اجراء عملية التقييم و منه ايجاد قيمة المؤسسة

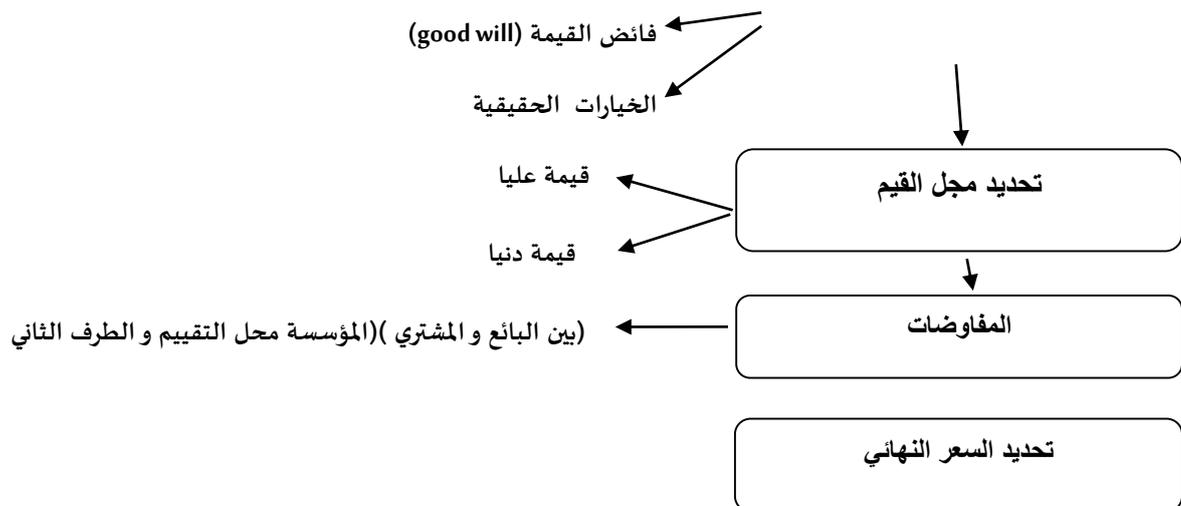
4.المعلومات الضرورية لعلمية التقييم :

قبل بدء عملية التقييم ، وجب على القائم بهذه العملية ان يجمع معلومات كثيرة عن المؤسسة المراد تقييمها ، تعطي صورة واضحة عن ماضيها و حاضرها و مستقبلها ، و تتمثل هذه المعلومات في :

- معلومات خاصة بنوع المؤسسة و نشاطها و هيكلها القانوني و تاريخ انشاءها و معلومات عن مسيرها .
- البيانات المحاسبية ، و المتمثلة في القوائم المالية الاساسية و بعض المعطيات الاخرى الضرورية من الملاحق .
- المعلومات الادارية : المتمثلة في القرارات التي تصدر من طرف مجلس الادارة و المسير المالي ، و هذا لمتابعة راس المال و تغيراته
- المعطيات البشرية ، و ذلك بمعرفة الهيكل التنظيمي ، عدد الموظفين و الاطارات ، عقود العمل و عقود الاجور ، عقود التامين .
- معطيات تقنية تتمثل في معرفة اهم البيانات التي تخص الاراضي ، البيانات ، المملوكة منها و المستأجرة المستغلة منها و غير المستغلة .

### الشكل رقم 1: مراحل عملية التقييم





المصدر: رجب نصيب و اخرون، تقييم المؤسسات - دروس و تطبيقات محلولة - ، ص 35.

#### 5. نظرية تقييم المؤسسة :

بقد ساهمت النظرية المالية في ظهور نظرية خاصة بقيمة المؤسسة ، والتي ساهمت في ادخال مفهوم قيمة المؤسسة و تعظيمها سواء كان هدف تعظيم القيمة لفائدة المساهمين الملاك او هدف معاصرة التي يتمثل في تعظيم القيمة الاقتصادية للمؤسسة .

و تدرس نظرية الهيكل لمالي انطلاقا من تفاعلها مع نظرية القيمة من خلال دراسة تأثير الهيكل المالي على قيمة المؤسسة و على توزيع الارباح ، بالإضافة الى نظرية كفاءة السوق ، نظرية الاشارة ، نظرية الوكالة نظرية عدم تماثل ، هي الاخرى مرتبطة بالقيمة من خلال معرفة تأثيرها عليها و اسهامها في نظريات اخرى تعتبر القيمة اساسا لها .

و تقع نظرية تقييم المؤسسة بين النظرية المحاسبية و النظرية المالية إلا انه و مع تطورها اصبحت تميل اكثر الى النظرية المالية ، حيث ان الطرق المعتمدة على الذمة المالية و حتى المركزة على العائد تعود اصولها الى الفكر المحاسبي ، بينما الطرق المعتمدة على مقارنة التدفقات و بعض الطرق الحديثة فنجد اصولها و تطورها في النظرية المالية.

قائمة المراجع:

- اشواق بن قدور (2013)، تقييم المؤسسات وفقا لراس المال غير المادي، دار اليازة للنشر و التوزيع، طبعة الاولى، الاردن .
- عبد الكريم خيرى(2019)، اثر صنع القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، اطروحة دكتوراه ، تخصص علوم تجارية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة .
- بكاري بلخير، اثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، علوم التسيير، جامعة الجزائر 2009-2010 .
- بريكة السعيد، مسعي سمير، تقييم المنشأة الاقتصادية :مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA .
- مرشدي كمال (2022)، مدى كفاءة مقارنة التدفقات النقدية المخصومة ي تقييم المشاريع الاستثمارية و اثره على قيمة المؤسسة ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص الادارة المالية للمؤسسات ، جامعة الجزائر 3 ، 2021-2022 .
- بن حمو عصمت محمد ، طرق و محددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخصوصة -دراسة مؤسستي صيدال و الاوراسي ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ، 2015-2016 .
- علال بن ثابت ، تقييم المؤسسات و تطبيقاتها في الجزائر ، دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 5 العدد 1، جانفي 2014 ، جامعة الاغواط .
- رجم نصيب و اخرون(2018) ، تقييم المؤسسات -دروس و تطبيقات محلولة ، الدار الجزائرية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى .
- بالقرارة زايد، دور تقييم المؤسسة العمومية الاقتصادية في تكريس عمليات الخصوصة في القانون الجزائري و المقارن، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، قيم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 18، جوان 2017 ، ص 217-225 .
- محمد رمضاني، محمد عصمت بن حمو، بورصة الجزائر في تحديد قيمة المؤسسات المدرجة دراسة حالة شركة NCA-Rouiba ، دفاتر MECAS، العدد 11، ديسمبر 2015.
- رابجي رانية كوثر، بومزايد ابراهيم / مقاربات و طرق تقييم المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 6، العدد 11 جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة ، ديسمبر 2018، ص 367-395 .
- علال بن ثابت ، تقييم المؤسسات و تطبيقاتها في الجزائر ، دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 5 العدد 1، جانفي 2014 ، جامعة الاغواط ، ص ص 25-42.
- Charles –alexandres giaux,evaluation d'entreprise le cedant valorise son passé ,le preneur achete son avenir ,STC,LYON 26/06/2017 ,pp5.
- Jean brilman.Andre Gaultier ,pratique de l'evaluation et de negociation des entreprises ,edition homme et technique ,paris,2010,pp2